حماية البيانات الشخصية بالمكتبات الجامعية في مصر:
دراسة إستكشافية

إيمان عبد الحميد يس
باحثة دكتوراه بقسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب، جامعة حلوان

أ.د. أماني محمد السيد
استاذ علم المعلومات ووكيل كلية الآداب
لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
جامعة حلوان

مستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسات التي تتبعها المكتبات الجامعية المصرية سواء مكتبات الجامعات الحكومية أو الخاصة ومدي ملائمة تلك السياسات مع قانون حماية البيانات الشخصية رقم (151) لسنة 2020، وتأتي أهمية هذه الدراسة في كونها من أولى الدراسات التي تلقي الضوء على السياسات المتبعة في قطاع المكتبات لحماية البيانات الشخصية ومدي توافقها مع القانون المصري لحماية البيانات الشخصية. واتبعت الدراسة المنهج المسحي الميداني الذي يتخذ من الأسلوب الوصفي التحليلي أداة له. وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج من أبرزها أن ما يتم بالمكتبات الجامعية المصرية هي ممارسات لحماية البيانات الشخصية للمستفيدين، حيث لا يوجد سياسة مكتوبة ومعلنة لدي المكتبات سواء بالجامعات الحكومية أو الخاصة.

الكلمات الدالة: حماية البيانات الشخصية - الخصوصية - قوانين حماية البيانات الشخصية - سياسة حماية البيانات الشخصية - المكتبات الأكاديمية

تمهيد:

يرجع الاهتمام الدولي بحماية البيانات الشخصية للأفراد إلى ما قبل ظهور الانترنت، فعلى سبيل المثال عام 1981 تبنى المجلس الأوروبي (Council of Europe ,1981) أول معاهدة دولية تتناول حق الأفراد في حماية بياناتهم الشخصية بعنوان " اتفاقية حماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية" والمعروفة باسم اتفاقية 108"Convention 108".

وأدى الاستخدام المتزايد لشبكة الانترنت سواء في الاشتراك بخدمات أو شراء منتجات أو التعاملات المختلفة إلى نشر وتبادل كم كبير من المعلومات ومن بينها البيانات الشخصية للأفراد، والبعض منهم

لديهم علم بما سيحدث لبياناتهم والبعض الآخر لا يعلم عن الأمر شيء. وهذا ما دفع بالعديد من الدول عالميًا وعربيًا إلى إصدار قوانين وتبنى مبادرات من شأنها تنظيم عملية جمع وحفظ وتبادل البيانات الشخصية. ويمثل إصدار قانون حماية البيانات الشخصية المصري الصادر عام 2020 خطوة هامة نحو ترسيخ مكانة مصر بين الدول التي تنظم عمل البيئة الرقمية بها. ومن المتوقع أن يساهم هذا القانون في تشجيع عمليات التجارة الإلكترونية وتعامل الأفراد مع الخدمات الإلكترونية الحكومية والخاصة وحفظ سلامة الأفراد في البيئة الرقمية.

وبما أن المكتبات بكافة أنواعها تعد من القطاعات التي تعتمد على جمع البيانات الشخصية لمستفيديها حتى يتثنى لها تقديم خدماتها المختلفة وتلبية احتياجاتهم، كان لابد من معرفة مدي جاهزية هذه المكتبات لتطبيق القانون. وذلك من خلال قائمة مراجعة صممت لرصد أنشطة وممارسات حماية البيانات الشخصية بالمكتبات الجامعية الحكومية والخاصة.

أولا: الإطار المنهجي:

1/1 مشكلة الدراسة:

أكدت ماجي (**Magi, Trina**، **2007**) في دراسة استقصائية لرؤساء خدمات المراجع في المكتبات الأكاديمية في تكساس أنه على الرغم من أن 80% من المكتبات المستجيبة للدراسة تعتبر المقابلة المرجعية سرية فإن 14% فقط من هذه المكتبات لديها سياسات مكتوبة تتعلق بالكشف عن أسئلة المقابلة المرجعية إلى أشخاص من غير المستفيدين أو أخصائي المكتبات، وعلى الرغم من أن 71% اعتبروا سجلات البحث على الإنترنت سرية فإن 7% فقط لديهم سياسات مكتوبة بشأن الكشف عن موضوعات البحث الببليوجرافى على الإنترنت للأشخاص من غير المستفيدين.

ومع توجه العديد من الدول العربية لتعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية بوجه عام، نجد ضمن دستور جمهورية مصر العربية إقرار الحق في حماية الحياة الخاصة بالمادة رقم 45 والتي جاءت لحماية الحياة الخاصة للمواطنين، والمادة رقم 57 والتي تخص تجريم الاعتداء على تلك الحياة الخاصة. كما أصدرت مصر قانون لحماية البيانات الشخصية رقم (151) لسنة 2020 بشكل يتناسب مع اللائحة العامة لحماية البيانات الشخصية GDPR. لذا أصبح من الضروري التعرف على السياسات التي تتبعها المكتبات كأحد القطاعات المعنية بحماية البيانات الشخصية بمختلف أنواعها من خلال رصد لواقع الممارسات والسياسات المتبعة ومدي جاهزية المكتبات لتطبيق القانون رقم (151) لسنة 2020.

2/1 أهمية الدراسة:

جاء بيان الإفلا (2015) بشأن الخصوصية في المكتبات ليوصي بضرورة احترام الخصوصية وحماية البيانات الشخصية وسريتها بين المكتبة والمستفيد، مع ضرورة رفض مؤسسات المعلومات لكافة أشكال المراقبة أو جمع بيانات المستفيدين بشكل غير مشروع من شأنه المخاطرة بخصوصيتهم، كما أوصى البيان بضرورة تقديم المكتبات برامج تدريبية للمستخدمين تشتمل على محو الأمية المعلوماتية وكيفية حماية بياناتهم الشخصية.

وتأتى أهمية هذه الدراسة كونها تتناول أحد الموضوعات المهمة وهي حماية البيانات الشخصية بالمكتبات، خاصة في ظل التطور التكنولوجي السريع في مجال خدمات المكتبات، وما تتطلبه من إفصاح المستفيدين من هذه الخدمات عن بياناتهم الشخصية لمساعدة مقدمي الخدمة في توصيلها بشكل سريع، مما أدى إلى ضرورة حماية هذه البيانات حماية قانونية من خلال إصدار القوانين والتشريعات في دول العالم المختلفة. وهذا ما ستتناوله الدراسة من خلال رصد سياسات وممارسات حماية البيانات الشخصية بالمكتبات الأكاديمية للجامعات الحكومية والخاصة بمصر، لتقييم مدى جاهزية تلك المكتبات لتطبيق قانون حماية البيانات الشخصية رقم (151) لسنة 2020.

3/1 أهداف الدراسة:

1. رصد سياسات حماية البيانات الشخصية وممارساتها بالمكتبات الأكاديمية في مصر.
2. تقييم مدى جاهزية المكتبات الأكاديمية في مصر لتطبيق قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (151) لسنة 2020.

4/1 مصطلحات الدراسة:

الخصوصية وحماية البيانات الشخصية: المفاهيم

اختلفت الآراء حول بداية ظهور مصطلح الخصوصية، أما مصطلح حماية البيانات الشخصية فقد ارتبط مؤخرا بالتغيرات التكنولوجية المتسارعة، والتي تعتمد في أداء وظائفها على تجميع ومعالجة أنواع مختلفة من البيانات الشخصية، والذي تطلب معه توفير مستوى من الحماية القانونية لتلك البيانات من خلال التشريعات والقوانين المختلفة. لذا وجب تحديد كل مفهوم في السياق التالي:

البيانات الشخصية Personal Data:

"هي أي بيانات متعلقة بشخص طبيعي محدد، أو يمكن تحديده بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الربط بين هذه البيانات وأي بيانات أخري كالاسم، أو الصوت، أو الصورة، أو رقم تعريفي، أو

محدد للهوية عبر الإنترنت، أو أي بيانات تحدد الهوية النفسية، أو الصحية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو الاجتماعية. (مادة رقم (1) قانون رقم (151)، 2020)

الخصوصية Privacy:

"حرص الفرد على الاحتفاظ بجانب من حياته وأفكاره وميوله وأنشطته في مجال الحرمات الشخصية لنفسه أو لمن يختارهم من أعضاء عائلته وأصدقائه وعدم الإفضاء غير المصرح به، ومن الأمور المسلم بها وجوب احترام الحرمات الشخصية وتحت قوانين الضرر والتضرر فإن الاعتداء على الخصوصيات يشمل سرقة وانتحال الشخصيات والاعتداء على الحرمات الشخصية وافشاء وفضح المعلومات الخاصة". (الشامي، 2005)

حماية البيانات Data Protection: (law insider، 2022)

"تنفيذ الوسائل الإدارية أو الفنية أو المادية المناسبة للحماية من الكشف غير المصرح به عن البيانات، أو تعديلها، أو إتلافها بقصد، أو بدون قصد".

السياسة Policy: (الشامي، 2005)

"خطة إدارية أو سلسلة من الإرشادات المكتوبة التي ترسم الإجراءات والعمليات المقبولة لأنشطة متعددة داخل المؤسسة.

5/1 منهج الدراسة وأدواته:

اتبعت الدراسة المنهج المسحي الميداني الذي يتخذ من الأسلوب الوصفي التحليلي أداة له، وذلك من خلال إعداد قائمة مراجعة للتعرف على السياسة التي تتبعها المكتبات الجامعية الحكومية والخاصة لحماية البيانات الشخصية للمستفيدين، وقد تم تحكيم قائمة المراجعة من اثنين من الأساتذة المتخصصين في علم المعلومات والقانونيين.[1]

وقد تم عمل حصر بالمكتبات المركزية بالجامعات المصرية الحكومية وعددهم 22 مكتبة مركزية، والمكتبات بالجامعات الخاصة المعتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وعددها 17 مكتبة مقسمة كالتالي:

---

1 . **السادة الأساتذة المحكمين.**

أ.د. عماد عيسى صالح، أستاذ ورئيس قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة حلوان.

د. مروة زين العابدين. مدرس القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق، الجامعة الأمريكية.

جدول رقم (1) حصر المكتبات المركزية بالجامعات الحكومية والخاصة

المكتبات المركزية	العدد
جامعات حكومية	22
جامعات خاصة	17

قامت الباحثة بالتواصل مع مديرين المكتبات المركزية الجامعية الحكومية والخاصة، وإرسال قائمة المراجعة التي تم تصميمها من خلال Google Form على البريد الإلكتروني والتواصل معهم تليفونيًا نظرًا لجائحة كورونا والتي حالت دون التواصل المباشر معهم (وجهًا لوجه) وقت توزيع قائمة المراجعة، ولكن لم يستجب سوي 13 مكتبة مقسمة كالتالي:

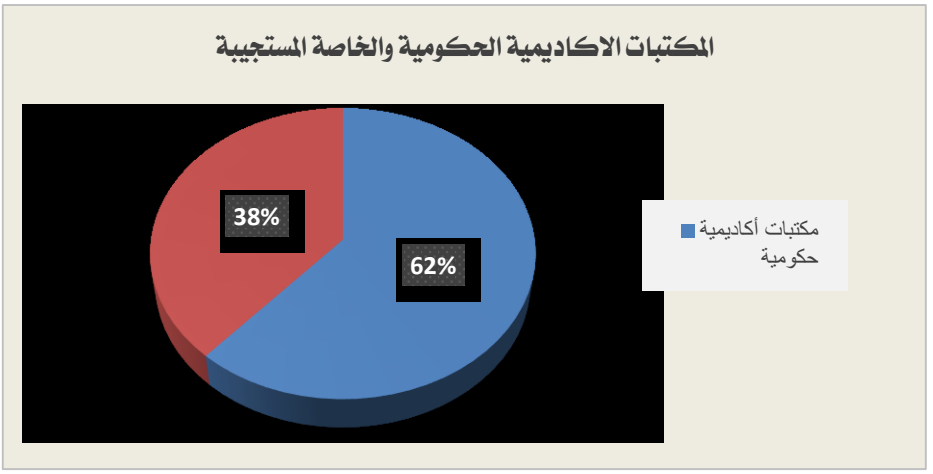

شكل رقم (1) المكتبات الاكاديمية الحكومية والخاصة المستجيبة وتم التواصل معها

جدول رقم (2) المكتبات الجامعية مجتمع الدراسة التي قامت بالرد ونوعها

المكتبات المركزية	النوع
جامعة أسيوط	حكومية
جامعة الأزهر	حكومية
جامعة الإسكندرية	حكومية

الجامعة الألمانية	خاصة
الجامعة الأمريكية	خاصة
الجامعة البريطانية	خاصة
جامعة القاهرة	حكومية
جامعة المنوفية	حكومية
جامعة حلوان	حكومية
جامعة سوهاج	حكومية
جامعة عين شمس	حكومية
جامعة مصر للمعلوماتية	خاصة
جامعة هيرتفوردشاير بمصر	خاصة
الإجمالي	13

6/1 الدراسات السابقة:

تم حصر وتحليل الإنتاج الفكري حول موضوع الخصوصية وحماية البيانات الشخصية خلال الفترة من 1997 إلى 2020.في دراسة سابقة بعنوان " الخصوصية وحماية البيانات الشخصية بالمكتبات: مراجعة علمية"(يس، 2022) وتبين أن الإنتاج الفكري الذي تناول هذا الموضوع يتمحور حول تاريخ حماية البيانات الشخصية والحفاظ على خصوصية المستفيدين في المكتبات، وتقييم لمدي تأثير حماية البيانات الشخصية على إدارة المكتبات الجامعية. في حين أن هناك دراسات تناولت الجانب التقني من خلال مدي الاستفادة من التكنولوجيا في اختزان معلومات المستفيدين واسترجاعها بشكل يضمن خصوصيتهم. كما تبين أيضا وجود دراسات تناولت الإجراءات التي يجب على المكتبات اتباعها بشأن جمع البيانات الشخصية للمستفيدين. أما فيما يتعلق بدور المنظمات وجمعيات المكتبات، فقد تناولت بعض الدراسات الدور الذي قامت به منظمات وجمعيات المكتبات على المستوى الدولي من خلال تطوير إرشادات وممارسات والتعريف بأهمية الحفاظ على خصوصية مستفيدي المكتبة من خلال حماية بياناتهم الشخصية.

ثانيا: الإطار التطبيقي:

فيما يلي تفسير لنتائج الدراسة الاستكشافية والتي تم تقسيمها إلى أربعة محاور كالتالي:

المحور الأول: ماهية البيانات الشخصية وطرق جمعها والغرض منها:

يتبين من الجدول رقم (3) اتفاق معظم المكتبات أن الاسم والمؤهل والوظيفة والتليفون يعدون من أهم البيانات الشخصية التي يتم جمعها من قبل المكتبات الجامعية، بينما رأت عدد أربع مكتبات

فقط وهي (مكتبة الجامعة البريطانية، ومكتبة الجامعة الألمانية، ومكتبة جامعة مصر للمعلوماتية، المكتبة المركزية بجامعة القاهرة) أن البريد الإلكتروني يعد من أهم البيانات الشخصية التي تحرص المكتبة على الحصول عليه.
بينما ذكرت ست مكتبات مركزية أكاديمية حكومية ب (جامعة القاهرة - جامعة حلوان - جامعة الأزهر - جامعة المنوفية - جامعة سوهاج - جامعة أسيوط) أن الاهتمامات الموضوعية من البيانات الشخصية التي تحرص المكتبة على الحصول عليها حتى يتسنى لأخصائي المكتبة تلبية احتياجات المستفيدين وتقديم الخدمات لهم وفقًا لاهتماماتهم الموضوعية.

أما محل السكن فتحرص ثلاث مكتبات خاصة على الحصول عليه كبيانات شخصية وهي الجامعة البريطانية والجامعة الألمانية وجامعة هيرتفوردشاير بمصر، كما يوضح الجدول أن هناك مكتبة واحدة مكتبة الجامعة الأمريكية تقوم بجمع الحسابات المصرفية للمستفيدين باعتبارها بيانات شخصية.

جدول رقم (3) البيانات الشخصية التي يتم جمعها بالمكتبات الجامعية

البيانات الشخصية التي يتم جمعها	مكتبات جامعات حكومية	مكتبات جامعية خاصة	عدد المكتبات
الاسم	8	4	12
السن	2	2	4
المؤهل	4	4	8
الوظيفة	4	3	7
التليفون	4	3	7
البريد الإلكتروني	1	3	4
الاهتمامات الموضوعية	6	.	6
محل السكن	.	3	3
الحساب المصرفي	.	1	1
جميع ما سبق	.	1	1

جدول رقم (4) طرق الحصول على البيانات الشخصية للمستفيدين

كيفية الحصول على البيانات الشخصية	مكتبات جامعات حكومية	مكتبات جامعية خاصة	عدد المكتبات
من خلال رسالة بريد إلكتروني	-	1	1
المستفيد بنفسه	7	3	10
نموذج طلب الاشتراك	4	-	4
نموذج السداد المالي	2	-	2
ملف الإعارة والحجز	3	1	4
نموذج الزيارات بالمكتبة	2	-	2
وسيط ثالث	-	1	1
أخرى تذكر	-	2	2

وعن كيفية جمع البيانات الشخصية بالمكتبات الجامعية فيتضح من الجدول رقم (4) اعتماد عشر مكتبات على المستفيد نفسه للحصول على بياناته الشخصية، بينما جاء نموذج طلب الاشتراك بالمكتبة في المرتبة الثانية حيث اعتمدت عليه ست مكتبات جامعية حكومية وهي (مكتبة جامعة القاهرة، وحلوان، وعين شمس، والأزهر، والمنوفية، وسوهاج). أما الحصول على البيانات الشخصية من ملف الإعارة فقد اعتمد عليه مكتبة جامعة هيرتفوردشاير بمصر، بالإضافة إلى المكتبة المركزية بجامعتي القاهرة وحلوان. بينما اعتمدت المكتبة المركزية لجامعة الإسكندرية على نموذج الزيارات لجمع البيانات الشخصية.

وقد أوضحت كل من مكتبة جامعة هيرتفوردشاير بمصرHU، ومكتبة جامعة مصر للمعلوماتية EUI أن مكتب التسجيل بالجامعة هو أساس حصول المكتبة على البيانات الشخصية، كما أشارت مكتبة جامعة HU أنه يتم استكمال ما ينقص من بيانات عن طريق البريد الإلكتروني والمستفيد نفسه وملف الإعارة بالمكتبة.

وقد اختلفت الأسباب التي يتم من أجلها جمع البيانات الشخصية بالمكتبات الجامعية مجتمع الدراسة، حيث أوضحت النتائج اتفاق عدد ثمان مكتبات جامعية منها خمس مكتبات جامعية حكومية، وثلاث مكتبات جامعية خاصة أن الغرض من جمع البيانات الشخصية هو التعرف على خصائص المستفيدين من المكتبة، بينما اتفقت ست مكتبات مركزية لجامعات حكومية على أن

الغرض من جمع البيانات هو التعرف على اهتمامات المستفيدين المكتبة المركزية بجامعة القاهرة، حلوان، عين شمس، والأزهر، المنوفية، أسيوط.

وقد تم اختيار سرعة تقديم الخدمات المختلفة للمستفيدين كغرض لجمع البيانات في ثماني مكتبات مقسمة بالتساوي بين المكتبات الجامعية الخاصة وهي (مكتبة الجامعة البريطانية BUE، والأمريكية AUC، الألمانية GUC ومكتبة جامعة هيرتفوردشاير بمصرHU، والمكتبات الجامعية الحكومية وهي (مكتبة جامعة حلوان، والأزهر، المنوفية، أسيوط).

بينما يتم جمع البيانات الشخصية كشرط أساسي لاشتراك أي مستفيد في كل من مكتبة الجامعة البريطانيةBUE، الألمانيةGUC، جامعة مصر للمعلوماتيةEUI ، جامعة هيرتفوردشاير بمصرHU، جامعة القاهرة، وجامعة حلوان وجامعة المنوفية. وتقوم مكتبة الجامعة البريطانية BUE بجمع البيانات الشخصية أيضًا بهدف عمل الإحصاءات الخاصة بالمكتبة، أما مكتبة جامعة مصر للمعلوماتية EUI فتقوم بجمع البيانات الشخصية للمستفيدين بهدف إنشاء ملفات تعريف لهم بنظام المكتبة المتكامل.

جدول رقم (5) الغرض من جمع البيانات الشخصية

الغرض من جمع البيانات الشخصية	مكتبات جامعات حكومية	مكتبات جامعية خاصة	عدد المكتبات
التعرف على اهتمامات المستفيدين	6	.	6
التعرف على خصائص المستفيدين من المكتبة	5	3	8
سرعة تقديم الخدمات للمستفيدين	4	4	8
شرط أساسي للاشتراك بالمكتبة	4	4	8
أخري تذكر	.	2	2

المحورالثاني: معالجة البيانات الشخصية:

أشارت نتائج الدراسة (شكل رقم 2) إلى قيام سبع مكتبات جامعية منهم أربع مكتبات جامعية حكومية وهي المكتبة المركزية بجامعة القاهرة، وحلوان، والإسكندرية، بالإضافة إلى ثلاث مكتبات جامعية خاصة متمثلة في مكتبة الجامعة البريطانيةBUE، والأمريكيةAUC ، جامعة هيرتفوردشاير بمصرHU بالحصول على موافقة المستفيد على معالجة بياناته الشخصية، مما يشير إلي توافق هذه

الموافقة مع المادة رقم (2) من القانون رقم (151) لسنة 2020 بشأن حماية البيانات الشخصية. (**قانون رقم (151) لسنة 2020، المادة رقم 2، ص. 6**) مقابل أربع مكتبات أخرى لا تحصل على تلك الموافقة.

شكل رقم (2) الحصول على مو افقة المستفيد على معالجة البيانات

وعلى الرغم من عدم تحديد القانون رقم (151) لسنة 2020 شكل الموافقة على معالجة البيانات ، فإن المكتبات اختلفت في طريقة الحصول على موافقة المستفيد على معالجة بياناته الشخصية ما بين كتابية وإلكترونية وشفهية كما يوضحها الشكل رقم (3)، حيث ذكرت المكتبة المركزية بجامعة حلوان أنها تقوم بالحصول على موافقة المستفيد بالثلاث طرق، بينما نجد كل من مكتبة الجامعة الأمريكية AUC ، مكتبة جامعة مصر للمعلوماتية EUI يحصلان على الموافقة إلكترونية من المستفيد، فيما تحصل كل من المكتبة المركزية بجامعة القاهرة وجامعة عين شمس وجامعة أسيوط على موافقة مكتوبة من المستفيد، كما تحصل مكتبة واحدة فقط على الموافقة شفهية وهي المكتبة المركزية بجامعة المنوفية، أما الست مكتبات الأخرى فلا تحصل على أي نوع من أنواع الموافقات.

شكل رقم ( ) طرق الحصول على الموافقة لمعالجة البيانات الشخصية

وبالربط بين السؤال الخاص بالحصول على موافقة المستفيد لمعالجة بياناته الشخصية والسؤال الخاص بطرق الحصول على تلك الموافقة، يتبين وجود تضارب في الإجراءات المتبعة داخل المكتبة الواحدة، حيث أقرت كل من مكتبة جامعة مصر للمعلوماتية ومكتبة جامعة الأزهر أنهم لا يحصلان على موافقة المستفيد وعلى الرغم من ذلك ذكروا حصولهم على الموافقة بشكل إلكتروني وأيضا مكتبة جامعة الإسكندرية ذكرت أنها تقوم بالحصول على الموافقة بشكل شفهي.

أما فيما يتعلق بشكل المعالجة التي تتم للبيانات الشخصية، فتشير نتائج الدراسة إلى أن سبع مكتبات تقوم بمعالجة البيانات الشخصية يدويًا وإلكترونيًا وهي(جامعة سوهاج - المنوفية - الأزهر - عين شمس - القاهرة - الجامعة الألمانية GUC - جامعة هيرتفوردشاير بمصرUH) ، بينما تستخدم خمس مكتبات (جامعة حلوان - أسيوط - الجامعة البريطانية BUE - الجامعة الأمريكية AUC - جامعة مصر للمعلوماتية EUI) الطريقة الإلكترونية فقط ، فيما تستخدم مكتبة جامعة الإسكندرية الطريقة اليدوية فقط على الرغم من وجود نظام آلي خاص بالمكتبة.

وعن تحديث البيانات الشخصية للمستفيدين، تبين اهتمام مكتبات الجامعات الخاصة بتحديث البيانات بصفة منتظمة، فقد أوضحت ثلاث مكتبات جامعية خاصة (مكتبة الجامعة البريطانية BUE، ومكتبة جامعة مصر للمعلوماتيةEUI ، بالإضافة إلى مكتبة جامعة هيرتفوردشاير بمصرHU)

مقابل أربعة من المكتبات المركزية بالجامعات الحكومية (مكتبة جامعة القاهرة، ومكتبة جامعة الأزهر، مكتبة جامعة المنوفية، مكتبة جامعة سوهاج). أما باقي المكتبات فيتم التحديث بها، ولكن ليس بصورة منتظمة.

وتقوم معظم المكتبات بتحديث البيانات الشخصية بسواء بصورة منتظمة أو غير منتظمة في حالة تغيير البيانات الأساسية للمستفيد، إلا أن المكتبة المركزية بجامعة حلوان تقوم بالتحديث في حالة تغيير الاهتمامات الموضوعية للمستفيد.

أما في حالة المستفيدين غير النشطاء فنجد أن أربع من مكتبات الجامعات الخاصة فيما عدا مكتبة الجامعة البريطانية يقومون بتجميد البيانات الشخصية لهم وذلك عادة ما يكون فور تخرج الطلاب من الجامعة وانتهاء علاقة الطلاب بالمكتبة، أما على مستوي مكتبات الجامعات الحكومية فتقوم أربع مكتبات بهذا الإجراء وهم المكتبة المركزية بجامعة حلوان، وجامعة عين شمس، جامعة سوهاج، جامعة أسيوط.

وعلى الرغم من أن قيام بعض المكتبات بتجميد بيانات المستفيدين غير النشطاء، إلا أن نتائج الدراسة توضح أن ست مكتبات لا تقوم بمراجعة سياسة جمع البيانات وتعديلها وحذف بيانات غير النشطاء من المكتبة، وهذا عكس ما يوضحه البند السابع من المادة رقم (4) من القانون رقم (151) لسنة 2020 والتي تنص على ضرورة محو البيانات الشخصية فور انقضاء الغرض منها، وفي حالة الاحتفاظ بها لأي سبب يجب ألا تبقي هذه البيانات في صورة تسمح بتحديد الشخص المعنى بالبيانات. **(قانون رقم (151) لسنة 2020، المادة رقم 4، ص. 8)**

المحور الثالث: الوصول للبيانات الشخصية:

تنص المادة رقم (8) من القانون رقم (151) لسنة 2020 بشأن حماية البيانات الشخصية، على ضرورة تعيين شخص مسئول عن حمية البيانات الشخصية بالمؤسسات، (قانون رقم (151) لسنة 2020، المادة رقم 8، ص. 12) وهذا يتفق مع ما تقوم به المكتبات الجامعية سواء الحكومية أو الخاصة حيث أفادت جميع المكتبات محل الدراسة بتخصيصها شخص مسئول عن حماية البيانات الشخصية داخل المكتبة.

وبالرغم من وجود مسئول عن حماية البيانات الشخصية بالمكتبات من مهامه تمكين الشخص المعني بالبيانات من ممارسة حقوقه التي نص علها قانون حماية البيانات الشخصية في البند الثالث من

المادة رقم (9) (قانون رقم (151) لسنة 2020، المادة رقم 9، ص. 13)، فإنه تبين وجود أربع مكتبات جامعية فقط هي التي تسمح للمستفيد بتعديل أو حذف بياناته الشخصية وهي: مكتبة الجامعة الألمانية، مكتبة جامعة حلوان، ومكتبة جامعة الأزهر بالإضافة إلى مكتبة جامعة سوهاج.

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم إتاحة المكتبات الجامعية سواء الحكومية أو الخاصة الوصول إلى البيانات الشخصية للمستفيدين دون سند قانوني، ويرجع ذلك إلى أن سياسة المكتبة تمنع مشاركة البيانات مع أطراف ثالثة ما لم يتم التصريح بذلك من قبل صاحب البيانات أو سند قانوني، حيث أشارت ثمان مكتبات بذلك، بالإضافة إلى أن مكتبة الجامعة الألمانية GUC وجامعة هيرتفوردشاير بمصر HU ومكتبة جامعة أسيوط والمنوفية ذكروا أن البيانات الشخصية للمستفيد تستخدم لأغراض محددة داخل المكتبة فقط ولا يسمح بإتاحتها للغير.

وقد اختلفت الجهات التي قدمت طلبات للحصول على بيانات شخصية للمستفيدين من المكتبات، حيث بعضها تلقي طلبات من أشخاص مثل مكتبة جامعة عين شمس، والأزهر، وسوهاج والمنوفية، بينما تلقت مكتبة جامعة القاهرة طلبات الحصول على البيانات الشخصية للمستفيدين من جهات حكومية، فيما أفادت باقي المكتبات بعدم تلقيها أي طلبات للحصول على البيانات الشخصية.

أما المدة المحددة للرد على الطلبات المقدمة، فقد أشارت كافة المكتبات سواء التي طلب منها أو لم يطلب منها الحصول على البيانات الشخصية للمستفيدين أنها تكون خلال أسبوعين من تاريخ الطلب. وبالرجوع لقانون حماية البيانات الشخصية يتبين من البند الأول والثالث من المادة رقم (10) ضرورة تقديم طلب كتابي يقدم من ذي صفة أو وفقًا لسند قانوني للحصول على البيانات الشخصية، على أن يتم الرد على الطلب خلال ستة أيام عمل من تاريخ تقديمه. **(قانون رقم (151) لسنة 2020، المادة رقم 10، ص. 14)**.

وعن كيفية التعامل مع الطلبات المقدمة، يتضح أن معظم المكتبات لم تستجيب إلى هذه الطلبات حيث أشارت تسع مكتبات بذلك، فيما تقوم مكتبة جامعة القاهرة ومكتبة جامعة مصر للمعلوماتية EUI بتحويل الطلب إلى الشئون القانونية لإبداء الرأي، أما مكتبة جامعة الأزهر فتقوم بالرجوع إلى المستفيد مباشرة. بينما تقوم مكتبة جامعة سوهاج بالاستجابة إلى الطلب إذا ما كان مقدمًا من جهة رسمية فقط.

المحور الرابع: سياسة حماية البيانات الشخصية:

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود سياسة لحماية البيانات الشخصية في عشر مكتبات منها أربع مكتبات جامعية خاصة، وست مكتبات جامعية حكومية، أما مكتبة الجامعة البريطانية، وجامعة حلوان، وجامعة الإسكندرية فليس لديهم سياسة لحماية البيانات الشخصية.

وقد استعانت عشر مكتبات بالقوانين المعنية بالخصوصية في إعداد سياسة حماية البيانات الشخصية بالمكتبة، حيث استعانت سبع مكتبات (مكتبة جامعة القاهرة - حلوان - الأزهر - عين شمس سوهاج - مكتبة الجامعة الأمريكية AUC - مكتبة جامعة هيرتفورد بمصر UH) بالقانون المدني المصري عند إعداد سياسة حماية البيانات الشخصية بالمكتبة، بينما استعانة ثلاث مكتبات (مكتبة جامعة مصر للمعلوماتية EUI - مكتبة جامعة المنوفية -مكتبة جامعة أسيوط) بقانون تنظيم الاتصالات المصري في اعداد السياسة المكتبة. فيما اكتفت بعض المكتبات بالرجوع إلى السياسة التي تتبعها المؤسسة الأم (الجامعة) عامة والأخذ منها بما يتوافق مع عمل مسئول نظم المعلومات بالمكتبة مثل مكتبة الجامعة الألمانيةGUC. أما مكتبة الجامعة البريطانية فتكتفي بالنموذج الذي يقوم بتعبئته المستفيد والذي يتم الاطلاع عليه من قبل العاملين بالمكتبة فقط، فيما أفادت مكتبة جامعة الإسكندرية بعدم رجوعها إلى أي قوانين معنية بحماية الخصوصية في اعداد سياسة لحماية البيانات الشخصية.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أنه بالرغم من اعتماد مكتبات الجامعات الخاصة على بعض القوانين المعنية بحماية الخصوصية فإنها تقوم بالرجوع إلى المؤسسة الأم في إعداد سياسة حماية البيانات الشخصية بالمكتبة، بينما تقوم مكتبيتي جامعة حلوان والأزهر فقط بهذا الإجراء.

كما أشارت النتائج إلى أن معظم السياسات المتبعة داخل المكتبات لم يتم تحديثها منذ صدورها، حيث بلغ عدد المكتبات التي لم تقوم بأي تحديث لسياسة المكتبة بشأن حماية البيانات الشخصية منذ صدورها نحو خمس مكتبات، أما مكتبة الجامعة الألمانية فتقوم بتحديث السياسة عند ترقية نظام المكتبة الآلي، بينما تقوم مكتبة كل من جامعة مصر للمعلوماتية EUI ومكتبة جامعة القاهرة وجامعة المنوفية وجامعة سوهاج بتحديث السياسة سنويًا. أما عن جامعة الأزهر فجاءت إجابتها بأن تحديث السياسة يتم وفقًا للتطورات الراهنة. فيما أشارت مكتبة جامعة هيرتفوردشاير بمصرHU بوضع نظام حديث لحماية البيانات الشخصية كون المكتبة والجامعة حديثة العهد. أما مكتبة الجامعة الأمريكية فأشارت بأنها تقوم بالتحديث باستمرار.

وعلى الرغم من وجود سياسات أو ممارسات لحماية البيانات الشخصية بالمكتبات الجامعية سواء الحكومية أو الخاصة، إلا أن طرق الإعلان عنها اختلفت من مكتبة إلى أخري، فهناك مكتبات تستخدم البريد الإلكتروني للمستفيدين لإعلامهم بالسياسة والإعلان عنها، بينما تقوم مكتبات أخري بالاعتماد على المنشورات الدعائية للمكتبة "Brochure " أو موقع المكتبة أو صفحتها على شبكات التواصل الاجتماعي للإعلان عن تلك السياسة، وهناك مكتبات لم تقوم بالإعلان عن سياسة حماية الخصوصية والبيانات الشخصية أو مشاركتها مع المستفيدين وعددهم سبع مكتبات.

أما عن تدريب أخصائي المعلومات بالمكتبات الجامعية على كيفية تنفيذ السياسات المتبعة لحماية البيانات الشخصية، فقد أوضحت نتائج الدراسة قيام المكتبة المركزية لكل من جامعة القاهرة وأسيوط بتدريب العاملين على تنفيذ السياسة، بالرغم من أن البند الثامن من المادة رقم (9) من القانون رقم (151) لسنة 2020 تنص على أن من المهام المنوط بها مسئول حماية البيانات الشخصية الذي تعينه المكتبة، "القيام بتنظيم البرامج التدريبية اللازمة لموظفي الكيان (المكتبة) لتأهيلهم بما يتناسب مع متطلبات هذه القانون). **(قانون رقم (151) لسنة 2020، المادة رقم 9، ص. 13)**.

وعلى الجانب الآخر الخاص بوعي المستفيدين، تبين قيام أربع مكتبات منها ثلاث مكتبات جامعية خاصة بتنظيم الندوات والمحاضرات المتعلقة بالخصوصية والمراقبة عبر الإنترنت للمستفيدين.

جدول رقم (6) طرق الإعلان عن سياسة المكتبة

مكتبات جامعية / طرق الإعلان	جامعة أسيوط	جامعة الأزهر	جامعة الإسكندرية	الجامعة الألمانية	الجامعة الأمريكية	الجامعة البريطانية	جامعة القاهرة	جامعة المنوفية	جامعة حلوان	جامعة سوهاج	جامعة عين شمس	جامعة مصر للمعلوماتية	جامعة هيرتفوردشاير بمصر
موقع المكتبة	-	-	-	-	✓	-	✓	-	✓	-	-	✓	-
بروشور المكتبة	-	-	-	-	-	-	✓	-	✓	-	-	✓	-
صفحة المكتبة على شبكات التواصل الاجتماعي	-	-	-	-	-	-	✓	-	✓	-	-	-	-
البريد الإلكتروني	-	-	-	-	-	-	✓	-	-	-	-	-	-
لا يتم الإعلان عنها	✓	✓	✓	✓	-	✓	-	✓	-	-	✓	-	-
أخري	-	-	-	-	-	-	-	-	-	✓	-	-	✓

ثالثا: النتائج والتوصيات

أ. النتائج:

من خلال العرض السابق لتحليل نتائج قائمة المراجعة التي رصدت أنشطة وممارسات حماية البيانات الشخصية بالمكتبات الجامعية سواء الحكومية أو الخاصة، تبين الآتي:

1. عدم وجود سياسة لحماية البيانات الشخصية واضحة ومحددة ومعلنة في معظم المكتبات الجامعية محل الدراسة.
2. هناك ممارسات متعارف عليها بحكم ميثاق مهنة أخصائي المعلومات[2] تتم فى المكتبات لحماية خصوصية المستفيدين وبياناتهم الشخصية.
3. لم يتم تدريب أخصائي المعلومات بالمكتبات مجتمع الدراسة على كيفية حماية البيانات الشخصية للمستفيدين.
4. تعتمد مكتبات الجامعات الخاصة في المرتبة الأولي على سياسة المؤسسة الأم ككل (الجامعة) في حماية الخصوصية.

ب. التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فقد أوصت بما يلي:

1. ضرورة قيام مركز حماية البيانات الشخصية المصري بالتوعيه بين عامة أفراد الشعب بوجود قانون خاص بحماية البيانات الشخصية، وللتعرف على واجباتهم وحقوقهم تجاه حماية بياناتهم الشخصية.
2. وضع سياسات موحدة لقطاع المكتبات الجامعية لحماية ومعالجة البيانات الشخصية من قبل وزارة التعليم العالي، وإبلاغ مركز حماية البيانات الشخصية بها لتعميمها على مختلف أنواع المكتبات ومؤسسات المعلومات التابعة لها.
3. تدريب أخصائي المعلومات على كيفية تطبيق قانون حماية البيانات الشخصية داخل قطاع مؤسسات المكتبات والمعلومات من قبل مركز حماية البيانات الشخصية.
4. ضرورة إعلان المكتبات الجامعية عن سياستها لحماية البيانات الشخصية بكافة الوسائل المتاحة سواء على موقعها الإلكتروني أو من خلال صفحتها على شبكات التواصل الاجتماعي.

---

2 عبد الهادي، م.، خليل، ن (د. ت). الميثاق الأخلاقي للمهنة. الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم). متاح في https://arab-afli.org/media-library/pdf/Afli_.pdf

المراجع

أولا: المراجع العربية:

- الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات. بيان الإفلا عن خصوصية الإنترنت (2015). https://www.ifla.org/files/assets/hq/news/documents/ifla-statement-on-privacy-in-the-library-environment-ar.pdf
- الشامي، أ. (2005) مصطلحات المكتبات والمعلومات والأرشيف. http://www.elshami.com/terms/D/data%20protection.html
- مهورية مصر العربية. قانون حماية البيانات الشخصية رقم 151 (2020). - (جريدة الوقائع المصرية: ع. 28 مكررهhttp://alamiria.laa-eg.com)
- عبد الهادي، م.، خليل، ن (د. ت). الميثاق الأخلاقي للمهنة. الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم). متاح في https://arab-afli.org/media-library/pdf/Afli_.pdf
- يحيي، ا.، أحمد، س. (2018) الحماية القانونية للبيانات الشخصية: دراسة مقارنة في القانون البريطاني والإماراتي. - مجلة القضاء والقانون. ع. 4، س.3ً ص ص. 37: 53. https://www.researchgate.net/publication/329753359
- يس، إيمان عبد الحميد؛ مراجعة السيد، اماني محمد (2022) الخصوصية وحماية البيانات الشخصية بالمكتبات: مراجعة علمية. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات. مج.9، ع.2 (إبريل - يوليو) ص.ص. 477-493. https://journals.ekb.eg/article_221042_6e0cd560f729558344c40e2130e2576a.pdf

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Council of Europe (1981). Convention for the Protection of Individuals with regard to Automatic Processing of Personal Data (ETS No. 108). Available at: https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list?module=treaty-detail&treatynum=108 _Retrieved June 21, 2022

LawInsider Inc. (2022) lawinsider dictionary.

https://www.lawinsider.com/dictionary//data-protection

Magi, T. J (2007) The gap between theory and practice: A study of the prevalence and strength of patron confidentiality policies in public and academic libraries. Library & Information Science Research Vol.29 pp. 455–470 https://doi:.org/10.1016/j.lisr.2007.07.001

Official Journal of the European Unions (2016/920), International Agreements on the signing, on behalf of the European Union, of the Agreement between the United States of America and the European Union on the protection of personal information relating to the prevention, investigation, detection, and prosecution of criminal offences.https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/celex_32016d0920_en_txt.pdf

Reitz, J. (2014) ODLIS "online dictionary for library and information science https://products.abc-clio.com/ODLIS/odlis_p.aspx